Inpplc

الهيئة الوطنية للنزاهة
والوقاية من الرشوة ومحاربتها

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

مذكرة تقديمية

لمحتويات التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم 2022

النـدوة الصحفية لتقديم التقرير السنوي للهيئة برسم 2022
الأربعاء 6 دجنبر 2023

مذكرة تقديمية
لمحتويات التقرير السنوي
للهيئة الوطنية
للنزاهة والوقاية من الرشوة
ومحاربتها برسم 2202

يستعرض التقرير السنوي للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها برسم سنة 2022 حصيلة أعمال وإنجازات الهيئة خلال السنة المذكورة، والتي تميزت بتنصيب أجهزتها المتمثلة في مجلس الهيئة ولجنتها التنفيذية المكونة من الرئيس ونوابه ولجانها الموضوعاتية الدائمة، وباستكمال حكامتها المؤسساتية التي تضمن تحصين استقلاليتها، وتدعيم أسس بناء قرارها الجماعي، وتثبيت مشروعيته ونجاعته؛ بما منح هذا التقرير مركزَه القانوني كوعاء ناظم يُقدم حصيلة ممارسة الهيئة لصلاحياتها في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، تشخيصا وتتبعا وتقييما واقتراحا وبحثا وتحريا وإحالة

وقد جاء تقرير هذه السنة مُجدِّدا التأكيد على اعتبار الوقاية من الفساد ومكافحته مجالا للعمل المشترك المؤطَّر بمبدأ التناسق المؤسسي والوظيفي الضامن لتكامل جهود جميع الهيئات والسلط والمؤسسات، ومثمِّنا للعمل القائم على البرمجة والتخطيط، وللاستهداف الموضوعي للبرامج والمشاريع ذات الوقع الملموس، ومعزِّزا لمسار التوصيات والاقتراحات مع تأسيس الآليات الرامية إلى ضمان التجاوب العملي معها. كما جاء هذا التقرير ليُواصل تأصيل خطاب مؤسسي يتميز بالموضوعية القائمة على تطوير التشخيص وتنويعه، والتقييم البنَّاء المفضي إلى تثمين الإنجازات والوقوف على أسباب النواقص وتقديم البدائل القابلة للتنفيذ، وتعميق الدراسة والتحليل والتوجيه في إطار تقارير موضوعاتية مرافقة لهذا التقرير

على هذا الأساس، تم إعداد هذا التقرير وفق مقاربة منهجية تتمحور، بالإضافة الى التصدير والملخص التنفيذي، حول خمسة أقسام يمكن تلخيصها كالتالي:

- القسم الأول المتعلق بتشخيص تطور الفساد دوليا وإقليميا ووطنيا

سجلت فيه الهيئة، بشكل خاص، واعتمادا على المؤشرات والتقارير الدولية والوطنية ذات الصلة، **استمرار الوضع غير المرضي لمستوى تفشي الفساد ببلادنا**، والذي أكده مسلسلُ التراجع في مؤشر مدركات الفساد بخمس (5) نقط خلال السنوات الأربع الأخيرة؛ وهو التراجع الذي انعكس أيضا على ترتيب المغرب ضمن لائحة الدول المشمولة بهذا المؤشر، مُسجِّلا تراجعا ملحوظا ب 21 رتبة خلال السنوات الأربع الأخيرة

وفي تقاطع مع هذه النتائج السلبية، رصد التقرير السنوي للهيئة التراجعات التي سجلها المغرب في مجموعة من مؤشرات الإدراك غير المباشرة، كمؤشر الحرية ومؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر سيادة القانون ومؤشر الميزانية المفتوحة، والتي سجل فيها المغرب تجاوبا سلبيا مع مؤشراتها الفرعية المتعلقة أساسا بالحقوق السياسية والمدنية، والفعالية القضائية، ونزاهة الحكومة، والعدالة الجنائية، وغياب الفساد، والحكومة المنفتحة، والمشاركة العمومية في الميزانية

وتأكد للهيئة ارتفاعُ مستوى الإدراك بتفاقم الفساد ببلادنا، من خلال استقرائها لنتائج البارومتر العربي حول المغرب، والتي جاءت مؤكدة على استمرار تفشي الفساد، خاصة، في أوساط الفقر والهشاشة والبُعد عن المركز، بما رسخ الاقتناع لدى الهيئة بأن التكلفة الكبرى للفساد يتحمل أعباءَها الأشخاص المنتمون إلى هذه الأوساط، وبأن تجليات الفساد يمكن تلمُّسها في الحقوق التي يُحرم منها هؤلاء في التعليم الجيد والسكن اللائق والرعاية الصحية وغيرها من الحقوق الأساسية

وخلافا لارتفاع معدلات الإدراك بتفاقم الفساد، رصدت الهيئة ضعفا ملحوظا في عدد قضايا الفساد المعروضة على القضاء، مُنبِّهة، لتدارك هذا الوضع، إلى ضرورة تجاوز الإكراهات التي تشكل كوابح حقيقية أمام انخراط واعٍ ومسؤول لكافة المعنيين في القيام بواجب التبليغ عن أفعال الفساد، ومؤكدة على أن

تحقيق هذا الانخراط الجماعي، بقدر ما يظل رهينا بتصحيح بعض الأعطاب القانونية والمسطرية، بقدر ما يحتاج إلى توعية المواطنين بمخاطر الفساد وآثارها الفردية والجماعية الوخيمة، مع توفير أنواع من الضمانات والحمايات لسائر المعنيين بالتبليغ؛ بما يُقوي محفزات التبليغ لديهم، ويَحُول دون تحمُّلهم لأصناف من الأضرار على خلفية هذا التبليغ.

لقد ظلت الهيئة تؤكد، عبر هذا التشخيص الشمولي، على ضرورة معالجة الأسباب العميقة لتكريس الوضع المتفاقم للفساد بالمغرب، والتي تجد تجلياتها في الأعطاب التي تشوب مجالات الحقوق والحريات والنجاعة القضائية والمساواة في الاستفادة من استحقاقات التنمية البشرية، الأمر الذي يرخي بظلاله على مبدأ تكافؤ الفرص، ويؤثر سلبا على المساواة في الولوج إلى وسائل الإنتاج، ويؤدي إلى حصر تراكم الدخل وفرص خلق الثروات على فئة قليلة من المجتمع، ويساهم في توسيع دائرة اقتصاد الريع، وتناسل مظاهر الاقتصاد الخفي؛ وكلها معطيات جعلت الهيئة تشدد على حتمية الارتقاء بمحور الحكامة ومكافحة الفساد ليتبوأ موقع الصدارة في بلورة وإعداد السياسات العمومية الهادفة إلى تحقيق التنمية، لضمان التماس نتائجها من طرف سائر المعنيين، وتحقيقها للأهداف المسطرة.

ولم يفت الهيئة أن تعترف، في سياق هذا التشخيص، بأن مجهودات كبيرة قد تم بذلها على مستوى تطوير السياسات العمومية ذات الصلة بمجالات تدبير الشأن العام، والتي أفضت إلى اعتماد عدة مشاريع وبرامج تنموية، إلا أن منسوب الاستفادة من مخرجات هذه البرامج، وتأثيرَها الإيجابي على سائر المعنيين يظل ضئيلا وغير ملموس

- القسم الثاني المتعلق بتتبع تنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والسياسات العمومية

اقتناعا منها بضرورة إدراج مهام الوقاية من الفساد ومكافحته ضمن منظور استراتيجي يضمن إرساء سياسة منسقة ومندمجة، يضطلع بقيادتها وتنسيقها إطار مؤسسي يوفر الضمانات المطلوبة لحكامة تعبئ جميع المسؤوليات وفق مبادئ الالتقائية والتآزر والتكامل المفصلي فيما بينها، واصلت الهيئة خلال سنة 2022 مسار تقييمها للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الذي ابتدأ منذ سنة 2019، مُنطلِقة من تقييم معمق لنقاط القوة وللإنجازات من جهة، ولنقط الضعف وأسباب محدودية الأثر من جهة ثانية، راصدة، في هذا الإطار، مشاريع وإجراءات لم يتم إنجازها أو تم توجيهها بكفية غير ناجعة، ويجب بالتالي إعادة تأطيرها، مقابل العديد من الإنجازات التي تتوفر على أثر محتمل قوي، ويتعين بالتالي تثمينها وتقويتها

ووقفت الهيئة على أوجه القصور التي حالت دون تمكُّن الاستراتيجية من تحقيق الأثر المنتظر منها وتغيير منحنى تطور وضع الفساد بالمغرب؛ حيث رصدت ضعف تعبئة الفاعلين المعنيين، والافتقار إلى التنسيق الفعال ومراقبة البرامج والمشاريع، وهيمنة التدبير القطاعي على حساب منطق البرمجة المندمجة، وغياب ترسيخ منهجية لتحديد الأولويات على مستوى الاستهداف المبني على دراسة الوقع والأثر الشامل، واستمرار ضعف المقروئية في تحديد الميزانيات المخصصة للاستراتيجية الوطنية، وعدم اصطحاب الاستراتيجية بمخطط تواصل موضوعي مناسب يسمح بإضفاء المصداقية على السياسات المتبعة وبتعبئة المواطنين والفاعلين الاقتصاديين وغيرهم من الجهات المعنية، وسيطرة الإجراءات التشريعية دون المواكبة الكافية لتنزيلها الناجع وجعلها فعلية وفعالة

ولتجاوز النواقص المرصودة وتحسين النجاعة والفعالية في تنفيذ مختلف برامج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، أوصت الهيئة، على الخصوص، بإضفاء الطابع المؤسساتي على تنسيق البرامج، من

خلال وضع إطار مؤسساتي للتعاون والتشاور والتكامل بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والحكومة وكذا مختلف السلطات والمؤسسات والمتدخلين الآخرين في الاستراتيجيات الوطنية والسياسات العمومية، ومراجعة مرسوم اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في اتجاه تقوية وتجويد حكامة الاستراتيجية، وضمان تتبع تنفيذ برامجها ومشاريعها وتقييم أثرها، مع إدراج سطر خاص بمكافحة الفساد في ميزانية الإدارات لضمان التمويلات اللازمة للمشاريع

وفي إطار مواكبتها لاستراتيجية تحسين مناخ الأعمال، أكدت الهيئة على العلاقة الوطيدة بين مناخ الأعمال وجودة الحكامة والبيئة المؤسسية للبلد، وما تتطلبه هذه العلاقة من مجهودات لتبسيط الإجراءات ورفع الحواجز التي تعترض سبيل المستثمرين ورجال الأعمال في تنمية أعمالهم، مما يحول دون تزايد وتنويع الاستثمار والمستثمرين.

على هذا الأساس، أوصت الهيئة، في إطار إثراء خارطة طريق اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2026، بإضافة ركيزة رابعة إلى هذه الاستراتيجية، تتمحور حول «الأخلاقيات والنزاهة والوقاية من الفساد»، وتهدف لتحسين الظروف الهيكلية لعملية الاستثمار وريادة الأعمال، ودعم التنافسية الوطنية، وتطوير بيئة مواتية لريادة الأعمال والابتكار، تسمح بتوسيع عدديا ونوعيا قاعدة الاستثمار وفئات المستثمرين

- القسم الثالث المتعلق بالحكامة المؤسساتية للهيئة و تفعيل الاشتغال وإنتاج القرار الجماعي لأجهزتها

استنادا إلى مقتضيات القانون رقم 46.19، ومباشرة بعد تعيين أعضائها وأمينها العام بتاريخ 24 أكتوبر 2022، انخرطت الهيئة في إرساء تنظيم مؤسساتي محكم يضمن النجاعة والفعالية والمشروعية في اتخاذ القرار؛ بما يتجاوب مع مبدأ تحصين استقلالية الهيئة، ويجسد متطلبات التجرد والحياد في اتخاذ قراراتها، وبما يراعي خصوصية صلاحياتها في المكافحة وما تستلزمه من تفاعل آني ومستمر لضمان اتخاذ القرار بخصوص هذه الصلاحيات بالنجاعة والراهنية المطلوبة، وذلك في إطار من التداول الضامن للحياد والموضوعية

وقد اضطلعت هذه الأجهزة، خلال مدة الشهرين الفاصلين بين تعيين أعضائها ونهاية سنة 2022، بإرساء الثوابت التأسيسية لعمل الهيئة، ووضع برامجها، وتحديد مهامها ذات الأولوية، وتنظيم وتحديد آليات وطرق اشتغالها وتدبير علاقتها فيما بينها

- القسم الرابع المتعلق بأنشطة الهيئة الوظيفية في مجال دعم قدراتها

وجهت الهيئة جهودها خلال سنة 2022 نحو تنزيل الاستراتيجية الخاصة بهيكلة عملها والتي تستند إلى ستة محاور مترابطة، تهم تعميق المعرفة بظاهرة الفساد، واليقظة القانونية، واقتراح التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة في مجال الوقاية ومكافحة الفساد، والتربية والتكوين والتعبئة، والرصد والكشف والتحري عن أفعال الفساد، والشراكات والتعاون على المستويين الوطني والدولي. كما دعمت الهيئة هذه المحاور الستة بمحورين عرضانيين يتعلقان بنظم المعلومات والابتكار والبحث والتطوير، وبالتنظيم والتنفيذ وبناء القدرات. وقد مكّنت هذا الاستراتيجية الهيئةَ من وضع خطة عمل مندمجة ومتكاملة، توفر وضوح الرؤية على المدى المتوسط (2023 - 2025) مع ضمان تخطيط تفصيلي لعام 2023

كما واصلت الهيئة تمتين علاقاتها مع الهيئات والمنظمات الدولية المعنية وتعزيز التعاون على المستوى الوطني، مع ما يقتضيه الأمر من استحضار التنوع المؤسسي والخصوصية القطاعية التي تستوعب الإدارات وأجهزة المراقبة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع ما يستدعيه كل ذلك من وجاهة الانخراط الواعي في الدينامية الأممية والإقليمية ذات الصلة بمجال الوقاية من الفساد ومحاربته

وفق هذا التوجه، عملت الهيئة على تنزيل هذا التعاون المؤسساتي في مجموعة من المبادرات شملت على الخصوص تعزيز التعاون مع القطاع الخاص من خلال فتح عدد من الأوراش ومواصلة تفعيل مقتضيات اتفاقية التعاون مع الفاعلين في القطاع المالي، كما تم تثبيت الانخراط في الاتفاقيات الأممية والإقليمية المتعلقة بمجال الوقاية من الفساد ومحاربته، وتمتين علاقات التعاون والشراكة مع المنظمات والمبادرات الدولية ذات الصلة، والانفتاح على اتفاقيتي مجلس أوروبا المدنية والجنائية، والمشاركة الفاعلة في التظاهرات الدولية والإقليمية والدورات والورشات التكوينية

وتوجهت جهود الهيئة أيضا إلى تطوير استراتيجيتها متعددة السنوات في مجال التواصل، من خلال إرساء المحطات الأولى لإطلاقها؛ بما يوفر للهيئة أرضية للاضطلاع بمهامها في التواصل والتوعية والتعبئة ونشر قيم النزاهة والحكامة المسؤولة، ويتيح لها قاعدة مهمة لفتح وتشجيع الانضمام وإشراك الفئات المستهدفة في المواضيع والمحتويات المقدمة من طرف الهيئة. وقد تم في هذا الإطار إعادة تصميم الموقع الإلكتروني للهيئة مع إضافة وظائف جديدة، خاصة ما يتعلق بدمج الرابط مع منصة التبليغ عن الفساد، وتطوير تواجد الهيئة وتفاعلها على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعزيز النشر الاستباقي والترويج له، بما في ذلك ضمان الوصول ألى جميع منشورات وإصدارات وإنتاجات الهيئة

وفي إطار تثبيت استراتيجية التحول الرقمي الداخلي للهيئة، تم رصد سبعة محاور تشمل على الخصوص، إرساء نظم المعلومات المتعلقة بالمهن الأساسية للهيئة، وبرنامج يقظة رصدية خاص بشبكات التواصل الاجتماعي والويب، والبوابة الوطنية للنزاهة، ونظام تلقي الشكايات والتبليغات والمعلومات المتعلقة بأفعال الفساد

واستكمالا لآليات اشتغالها الوظيفية والنهوض بقدراتها التنظيمية، انخرطت الهيئة سنة 2022 في عملية توظيف واسعة ومحددة على أساس المناصب المالية المخصصة لها، بما يتوافق مع احتياجاتها الموضوعية من تنوع الكفاءات وتملُّك التجارب والخبرات الكفيلة بالاضطلاع، بالنجاعة والمهنية، بالمهام الواسعة الموكلة للهيئة بمقتضى القانون رقم 46.19.

- القسم الخامس المتعلق بتوصيات ومقترحات الهيئة

واصلت الهيئة خلال سنة 2022 العمل عل وضع الإطار العام للتوجهات الاستراتيجية من جيل جديد لسياسة الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته وآليات تنفيذها، والذي جاء مؤسسا على ست دعامات تهم (1) التربية والتكوين وتعزيز قيم النزاهة والحوكمة المسؤولة، (2) وإرساء مقاربة هادفة للشفافية وجودة الخدمات العمومية، (3) والنهوض بالشراكة بين القطاع العام والخاص لتحسين مناخ الأعمال، (4) واعتماد تشريعات من أجل تجفيف بؤر الفساد، (5) والعمل على إعادة بناء الثقة لانخراط واسع وتعبئة مجتمعية ضد الفساد، (6) وخلق بيئة ضامنة للردع ومكافحة الإفلات من العقاب.

ونبَّهت الهيئة إلى أن الأهداف الاستراتيجية لهذه التوجهات والسياسات المنبثقة عنها تُسهم في تحقيقها جميعُ السياسات العمومية والإجراءات ذات الصلة التي تتخذها مختلف الجهات الفاعلة، كما أن نجاحها يظل رهينا بتأطيره بإشراف مضبوط ومتماسك، تضطلع به الهيئة بمقتضى مهامها في الإشراف الأفقي على الورش الوطني للوقاية من الفساد ومكافحته، وتنسيقه بما يضمن الفعالية والنجاعة

أما فيما يخص تتبع مفعول توصياتها الواردة في تقاريرها السابقة، أبرزت الهيئة أن مقترحاتها وتوصياتها المضمنة بمختلف إصداراتها والتي تناهز 1000 توصية واقتراح، تعكس المنظور الشمولي والمندمج والمتكامل لمشروعها الاقتراحي الذي يتوخى تأصيل وتثبيت الوقاية والتوعية والتعبئة والمكافحة؛ بما يؤسس لأرضية ملائمة كفيلة بتحقيق النقلة النوعية المطلوبة في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته ببلادنا، خاصة بالنظر للطابع الشمولي والتكاملي لهذه التوصيات، والذي يستهدف إرساء مقاربة جديدة وهادفة للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، كفيلة بإعادة بناء الثقة وضمان الانخراط والتعبئة الواسعة، وتجفيف بؤر الفساد، وخلق بيئة ضامنة للردع ومكافحة الإفلات من العقاب

وإذ تسجل الهيئة ضعف أو شبه إنعدام التجاوب مع جل هذه التوصيات، والذي يمكن أن يعزى إلى خصوصية الفترة الانتقالية التي سبقت دخول القانون رقم 46.19 حيز التنفيذ، فإنها تؤكد على التزامها بالعمل على توفير الشروط الموضوعية لاضطلاعها بتفعيل كامل الآليات المتاحة، للتنسيق وضمان انخراط سائر المعنيين وتجاوبهم موضوعيا مع توصياتها ومقترحاتها في إطار التعاون والتكامل المؤسسي

وفي هذا الاتجاه حددت الهيئة، اعتماد على المجالات المعنية بالتعاون والتنسيق، القنوات والجهات المعنية، مؤكدة بالدرجة الأولى على قناة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ثم قناة المندوبية السامية للتخطيط والمحاكم المالية وهيئات التفتيش العام، وفتح قنوات تنسيقية مع الحكومة ومع القطاعات المعنية ومع غرفتي البرلمان ولجنها المعنية، وكذا إرساء قناة تنسيقية مع المؤسسة التشريعية لتوطيد التعاون والتنسيق بخصوص المهام المتعلقة بالملاءمة مع الاتفاقيات والمواصفات المعيارية الدولية، ثم طرح مشروع إطار يخص العمل التنسيقي مع رئاسة النيابة العامة لتثبيت أسس التكامل والتعاون لضبط المهام المتعلقة بالقيام بالأبحاث والتحريات والإحالات

واستشرافا لإرساء آليات عملية للتعاون والتنسيق مع الجهات المذكورة، إقترحت الهيئة أرضيات عملية مفتوحة للنقاش والملاءمة والاغناء من طرف الشركاء المعنيين، وذلك لاستجلاء معالم ونطاق هذا التعاون، من خلال أرضيات مشاريع مذكرات تفاهم خاصة بكل مجال من المجالات التي تم تحديدها، في أفق توسيع هذا الاختيار ليشمل جهات أخرى مستقبلا

وتدعيما لطرحها الاقتراحي الهادف إلى تعزيز مسار التحول النوعي المطلوب في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته، قدمت الهيئة خلال سنة 2022 ثلاثة تقارير موضوعاتية، تهم

1- « التحول الرقمي؛ ركيزة أساسية للوقاية من الفساد ومحاربته»

وقد سلطت الهيئة من خلاله الضوء على الارتباط القوي بين التحول الرقمي والوقاية ومكافحة الفساد، قبل أن ترصد المداخل الأساسية لجعل التحول الرقمي ركيزة أساسية لتعزيز قيم النزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته؛ بما يضمن تطويق بؤر انتعاش الفساد وتداعياته وتحقيق الآثار المرجوة لصالح المواطنين؛ حيث جاءت توصياته متمحورة حول ثلاثة مستويات، كالتالي

1. **الإطار الاستراتيجي** الذي يعتبر شرطا أساسيا لإنجاح أي استراتيجية، والذي يتعين أن يتوفر على **قيادة رفيعة المستوى، ورؤية متكاملة ومندمجة ، وحكامة قوية**.

2. ثلاث مجموعات من التوصيات ذات الأثر الكبير على النزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته، والتي تتعلق بجعل التحول الرقمي

أ. **موجَّها نحو المواطن** لا سيما من خلال اعتماد منهجية متمحورة حول المواطن، وضمان الجودة وتحسين الخدمات، مع مواصلة وتطوير الإدماج الرقمي

ب. **مهيكلا وموجِّها لإصلاحات أساسية**، قادرة على خلق دينامية لتغيير، لا رجعة فيه، في مجال النزاهة والوقاية من الفساد ومحاربته، لا سيما من خلال التركيز على ثلاث مجالات تهم ورش تبسيط الإجراءات، وحماية المال العام وتحقيق شفافية الميزانية العمومية ونزاهة عالم الأعمال، ودعم المشاركة الإلكترونية والتبليغ الإلكتروني

ج. مبنيا على الثقة الرقمية، وموفرا للبيانات المنفتحة، مع إدماج قوي للتطورات التكنولوجية والابتكار

3. **الدعم والمواكبة وإدارة التغيير**، وذلك من أجل تحقيق النتائج المرجوة، لا سيما من خلال **تعزيز وتطوير الرأس المال البشري، وتعزيز الإطار التنظيمي والمعياري، والتوعية والتواصل والمواكبة**.

2- «تنازع المصالح في ممارسة الوظائف العمومية : من أجل منظومة ناجعة للتأطير والمعالجة والضبط»

يندرج هذا التقرير ضمن المشاريع المنضوية في إطار توجُّه الهيئة الاستراتيجي المتعلق بتجفيف بؤر الفساد، والذي يروم النهوض بآليات احترازية وردعية لتطويق ومحاصرة الانحرافات والتجاوزات المحتملة التي قد تُفرزها ممارسة الوظائف العمومية؛ وهو التوجُّه الاستراتيجي الذي قدَّمت الهيئةُ في إطاره منظورها بخصوص بناء منظومة جديدة للتصريح بالممتلكات، وتقعيد رؤية تأصيلية لمكافحة الإثراء غير المشروع

وقد جاء التقرير الحالي ليؤكد على أن إرساء منظومة متكاملة لتأطير ومعالجة وضبط وضعيات تنازع المصالح، يستدعي وضع إطار تشريعي عام يحدد المفاهيم ويؤطر هذا المجال من خلال محورين أساسيين

- محور التصريح والمعالجة والتحقق والتصحيح والتسوية؛ وقد انصرف الاقتراح فيه إلى اعتماد المبادئ والأحكام التي تتوخى التحديد الهادف للفئات الخاضعة والأشخاص الملزمين، ورصد لائحة المحظورات التي تحول دون نشوء وضعيات تنازع المصالح، واستشراف لائحة معلوماتية غير حصرية حول مختلف وضعيات تنازع المصالح، واعتماد آليات لتأطير ومعالجة وضعيات تنازع المصالح. و استنادا إلى الفصل 36 من الدستور، جاء هذا المحور بإقتراح تعيين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها كجهة مختصة بتدبير آليات الوقاية من تنازع المصالح مع تحديد الصلاحيات المخولة لها في هذا المجال

- محور الضبط ورصد المخالفات والمعاقبة عليها؛ وتضمَّن ترتيب جزاءات متناسبة على مخالفة

الضوابط المنصوص عليها لمعالجة وتأطير تنازع المصالح، تتراوح بين العقوبات التأديبية أو المالية أو الإدارية، كما كرس المعالجة الجنائية لحالات التغليب الفعلي للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة وما يترتب عنه من تحقيق منافع غير مشروعة.

وجاءت توصيات هذا التقرير متوافقة مع التشريعات الدولية التي أدرجت هذا السلوك ضمن جريمة التربح من الوظائف أو جريمة التحصيل غير المشروع للفوائد والمزايا

3- «الصحافة الاستقصائية: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد»

أما التقرير الموضوعاتي الثالث فيتمحور حول «**الصحافة الاستقصائية: من أجل دور فاعل في مكافحة الفساد**». ويروم المساهمة في إثارة الاهتمام بهذا الجنس الصحفي والعمل على توفير أرضية لتشجيع بروزه بمزيد من الاحترافية والدقة والمسؤولية، ليضطلع بدور وازن في التبليغ وإثارة التنبيهات عن بؤر ومعاقل الفساد

وفي هذا الإطار، خلص هذا التقرير إلى عدد من التوصيات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعزيز حرية الصحافة والنشر، بتدقيق والسهر على التطبيق الإيجابي للقانون المنظم للمهنة، بما يسمحُ للصحفيين بإنجاز مهامهم بمهنية ويقوي إحساسهم بأنهم شركاء في مكافحة الفساد

- تفعيل القانون المتعلق بالحصول على المعلومات، مما من شأنه مساعدة الصحفيين الاستقصائيين في بناء فرضياتهم والشروع في تحقيقاتهم

- اعتبار المنابر الإعلامية قناة مفتوحة للتبليغ، مع الاعتداد بمضمون المعلومات المطروحة وبمدى تضمنها لادعاءات جدية بالاشتباه، وافتراض حسن النية في المبلغ، مع معاقبة الحالات التي يثبت أن المعلومات والتبليغات تتسم بوضوح الخطئ أو تنطوي على ادعاءات كيدية

- مواكبة المقاولات الصحفية لبناء نموذج اقتصادي متحرر من أي تأثير محتمل على استقلالية وموضوعية العمل الصحفي

- إيلاء الأهمية لمجالي التكوين الأساسي والتكوين المستمر فيما يخص الصحافة الاستقصائية؛

- مساهمة الأجيال السابقة من الصحفيين الاستقصائيين في تدوين ونشر تجاربهم وفي تكوين الأجيال الجديدة، بما يعزز تراكم الممارسة ويوسع مجالات نقل المعرفة في هذا المجال

- تشجيع التعاون والتنسيق بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للنهوض بالصحافة الاستقصائية في القضايا ذات الأهمية المجتمعية البالغة، وخاصة منها ما يتعلق بالفساد.

الدراسة الوطنية حول الفساد المتعلق بالمواطنين المقيمين في المغرب والمغاربة المقيمين بالخارج وكذا المقاولات

في إطار مهامها المتعلقة بضرورة تقوية المعرفة الدقيقة والموضوعية بظاهرة الفساد لضمان تملُّك الآليات الناجعة لمواجهتها، على الخصوص، من خلال توجيه الجهود نحو الاعتماد على آليات متجددة للتحليل الميداني، تنضاف إلى المؤشرات المعتمدة حاليا لملامسة الفساد، قامت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بإنجاز النسخة الثانية من الدراسة الوطنية حول الفساد، استهدفت من خلال بحث ميداني فئتين من المستجوبين، تكونت الفئة الأولى من المواطنين بما فيهم المغاربة المقيمين بالخارج وهمت الفئة الثانية المقاولات

وقد عرف هذا البحث الميداني تجميع معطيات تهم عينة تمثيلية شملت ما يناهز 5000 من المواطنين القاطنين بالمغرب خلال الفترة الممتدة من شهر أكتوبر إلى شهر دجنبر 2022، بالإضافة إلى عينة همت المغاربة المقيمين بالخارج والتي تتكون من 1000 مواطنا أثناء تواجدهم بالمغرب خلال شهري يوليوز وغشت 2022. أما فيما يخص البحث الميداني المتعلق بالمقاولات وبحاملي المشاريع فقد تم إنجازه خلال الفترة الممتدة بين 02 ماي 2023 إلى 03 غشت 2023 وشمل عينة تتكون من 1100 مقاولة.

وتجدر الإشارة إلى أن توخي الإغناء والشمولية والتكامل دفع الهيئةَ إلى اعتماد المقاربة التشاركية والانفتاح على ممثلي مختلف الفاعلين، من قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية ودستورية وفعاليات من المجتمع المدني والقطاع الخاص، سواء في المرحلة التأطيرية للمشروع أو في مرحلة استقراء النتائج واستخلاص الاستنتاجات والتوصيات، بما من شأنه أن يعزز منظومة تقييم وتوجيه السياسات المعتمدة للوقاية من الفساد ومكافحته.

وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة الميدانية عن رصد مستويات انطباع سلبي حول ظاهرة الفساد؛ حيث تبين، من خلال أبرز المعطيات، أن الفساد يحتل المرتبة السادسة من بين الانشغالات الرئيسية لدى المواطنين المقيمين، والمرتبة الثالثة بالنسبة للمغاربة القاطنين بالخارج، والمرتبة الثامنة لدى المقاولات المستجوبة.

أما من حيث مستوى انتشار الفساد، فعلى الصعيد الوطني يرى المواطنون والمقاولات المستجوبة أن مستوى انتشار الفساد يبقى مرتفعا وتختلف حدة الانتشار حسب القطاعات، حيث يبقى، بالنسبة للمواطنين، قطاع الصحة الأكثر عرضة للفساد تليه الأحزاب السياسية فالحكومة فالبرلمان فالنقابات. كما تعرف بعض المجالات مستوى انتشار واسع للفساد كالتوظيف والتعيينات وتطور المسار المهني في القطاع العام، وفي الإعانات الاجتماعية العمومية للساكنة، وفي الحصول على الرخص، والمأذونيات (الكْريمات) والرخص الاستثنائية الذي يبقى المجال الأكثر عرضة للفساد بالنسبة للمقاولات المستجوبة

وفيما يتعلق بتجارب تعرض المواطنين لحالات الفساد، فقد صرح مواطن من بين أربعة أنه سبق وتعرض هو أو شخص من أسرته على الأقل لإحدى حالات الفساد خلال الفترة المرجعية للبحث. وقد وصلت هذه النسبة إلى أقل من الربع بقليل فيما يخص المقاولات المستجوبة

أما فيما يخص أسباب الفساد، تمحور الإدراك حول الرغبة في الثراء السريع، وبطء الإجراءات، وانعدام

روح المواطنة وضعف الوازع الأخلاقي، وتعقيد الإجراءات، وضعف الأجور، والفقر، وانعدام الرقابة والمحاسبة، وغياب العقوبات. في حين انصرف الإدراك إلى اعتبار اللامساواة الاجتماعية وإفقار الدولة واللامساواة في توزيع الرواتب وتراجع القدرة الشرائية والفقر، تعد من بين الآثار الضارة لتفشي الفساد

وبالنسبة للمقاولات، فتكمن الدوافع الأساسية لطلب أو لدفع الرشوة في الاستفادة من خدمة للمقاولة الحق فيها، يليها تسريع الإجراءات أو الاستفادة من الأسبقية، بالإضافة إلى إنهاء أو تجاوز الإجراءات والتعقيدات الإدارية

مقارنة مع انطباع المواطنين حول مستوى انتشار الفساد والحالات التي تعرضوا فيها لذلك، فإن التبليغ عن هاته الحالات أو تقديم شكايات بشأنها يبقى ضعيفا جدا (ما بين 4% إلى 6% حسبة الفيئة المستجوبة)، على خلفية التهوين من الفساد وانتشاره، وعدم جدوى تقديم شكاية أو تبليغ، والخوف من الانتقام المحتمل

نفس الشيء ينطبق على المقاولات، حيث تكمن الأسباب الرئيسية وراء عدم التبليغ من طرف المقاولات المستجوبة في قلة فعالية الشكاية أو التبليغ، وأن الفساد ممارسة شائعة، والخوف من العواقب السلبية على المقاولة

أما فيما يتعلق بجهود الدولة في محاربة الفساد والوقاية منه، فإن نسبة كبيرة من المواطنين وكذا المقاولات المستجوبة واعية بأن المغرب يبذل مجهودا كبيرا أو هاما إل حد ما في مكافحة الفساد، غير أن هاته المجهودات تبقى غير فعالة بما في ذلك الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وفي هذا الإطار يرى المواطنون أن تطبيق القوانين المتعلقة بمحاربة الفساد وتربية وتوعية المواطنين حول الفساد وتعزيز المراقبة والتفتيش وتسهيل التبليغ عن أفعال الفساد وحماية المبلغين والشهود، هي أهم الإجراءات الكفيلة بمكافحة الفساد بشكل فعال في المغرب